الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«موديز» تصنف «الوطني» عند Aa3 بنظرة مستقبلية مستقرة

قامت وكالة موديز بتصنيف الديون طويلة الأجل لبنك الكويت الوطني عند Aa3، والودائع طويلة الأجل عند Aa3، مع نظرة مستقبلية مستقرة، ما يؤكد على مدى استقرار البنك وقدرته على الاستمرار في تحقيق النتائج التشغيلية الإيجابية بحسب إفصاح البنك للبورصة الكويتية أمس. وقال افصاح الوطني ان التصنيف يعكس استفادة البنك من البيئة التشغيلية المتنوعة والانتشار الجغرافي لنطاق أعماله وان أداء البنك يعد الأفضل بين أقرانه من حيث جودة الأصول.

4 أضعاف المعدل العالمي.. وصل لـ 37 مليار دولار أعلى مستوياته في 4 سنوات

احتياطي الكويت الأجنبي يكفي لـ 13 شهراً

الكويت تمتلك 79 طناً من الذهب بقيمة سوقية تتخطى 3,3 مليارات دولار

الاحتياطي النقدي وصل لمستويات مايو 2014 عندما تخطى النفط مستوى 100 دولار للبرميل

2,8 مليار دولار متوسط قيمة الواردات السلعية للكويت شهرياً

الاحتياطي النقدي للسعودية يكفي لسداد احتياجاتها من الواردات لـ 4 سنوات

محمود فاروق

أظهرت بيانات حكومية حديثة اطلعت عليها «الأنباء» وصول الاحتياطي النقدي الأجنبي للكويت الى قرابة 11 مليار دينار ما يكفي لسداد احتياجات الكويت من الواردات لـ 13 شهرا وهو ما يفوق المعدل العالمي بـ 4 أضعاف حيث يبلغ المتوسط العالمي 3 أشهر فقط.

ويمثل احتياطي النقد الاجنبي للكويت أرصدة نقدية وحسابات جارية وسندات وشهادات إيداع وأذونات خزينة وودائع بالعملات الأجنبية مقسمة بنهاية مارس الماضي كالتالي:

ـ 10 مليارات دينار (ما يعادل 33 مليار دولار) احتياطي النقد الأجنبي من العملات والسندات لدى بنك الكويت في 31 مارس الماضي ليصل إلى أعلى مستوى للاحتياطي النقدي منذ 4 سنوات عندما تخطى الاحتياطي للمرة الأولى 10 مليارات دينار في مايو 2014 بالتزامن مع وصول أسعار النفط إلى مستويات تاريخية غير مسبوقة فاقت 100 دولار للبرميل.

ـ 1,1 مليار دينار (ما يعادل 3,3 مليارات دولار) والتي تمثل القيمة السوقية لـ 79 طنا من الذهب تمثل احتياطي الكويت المستقر منذ عام 2000 والذي يدخل قائمة بنك الكويت المركزي بقيمة دفترية تبلغ 31 مليون دينار فقط (ما يعادل 105 ملايين دولار). ويعادل احتياطي الذهب 10,2٪ من اجمالي احتياطيات الكويت من النقد الأجنبي.

وبذلك يصل اجمالي الاحتياطي النقدي الاجنبي والذهب لدى بنك الكويت المركزي الى ما يقرب من 37 مليار دولار ما يكفي لسداد احتياجات الكويت من الواردات السلعية لمدة 13 شهرا. حيث تحتاج الكويت إلى 2,8 مليار دولار شهريا قيمة الواردات السلعية في المتوسط حسب بيانات الميزان التجاري خلال 2017 المعلنة بالادارة المركزية للاحصاء.

ويذكر ان الاحتياطيات الأجنبية لدى السعودية تكفي لتغطية وارداتها لنحو أربع سنوات (48 شهرا) وفقا لتحليل استند إلى بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي حسبما ذكرت «العربية» من قبل.

تمويل العجز

ويشير تقرير حديث صادر عن مؤسسة إندوسويس العالمية الى أن توافر المبالغ الكبيرة من احتياطيات الدولار الأميركي التي تحتفظ بها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سبب لهذه الدول لكي تعمل معا وتدعم بعضها بعضا. وتوقع التقرير أن يسهم ذلك في إعادة النظر في ترتيبات أسعار الصرف في دول المنطقة التي هي أبعد ما يكون عن نظام سعر الصرف العائم.

ويرى الخبير الدولي في الشؤون الاقتصادية ورئيس وحدة الابحاث في مركز سينيار بأميركا جوزيف رعد خلال حديثه لـ «الأنباء» ان لجوء دول الخليج إلى السحب من الاحتياطي العام الذي تراكم خلال العقد الماضي سبيل ضروري لتمويل احتياجاتها، وسد العجز في الموازنة طالما اقتضت الحاجة ذلك.

ويضيف رعد أن استمرار دول الخليج في استهلاك احتياطياتها المالية سيكون له عواقب وخيمة، خصوصا في حال بقاء أسعار النفط عند مستويات متدنية لسنوات قادمة.

الاستدانة

وخففت الكويت الضغط عن احتياطيات النقد الأجنبي خلال العام الماضي، عبر تكثيف التوجه نحو أدوات الدين الأخرى (سندات، أذونات، صكوك). وتنتظر الحكومة الكويتية موافقة البرلمان في البلاد على قانون الدين، الذي يرفع سقف الدين العام إلى 25 مليار دينار (82 مليار دولار). وحسب القانون المعمول به حاليا فإن سقف الاقتراض الحكومي في الكويت يبلغ 10 مليارات دينار (33 مليار دولار). وأعلنت وزارة المالية الكويتية عن موازنة البلاد للعام المالي المقبل 2019/2018 (يبدأ مطلع ابريل المقبل) بعجز يبلغ 21,6 مليار دولار.

ويقول مدير ادارة الابحاث في المركز الدولي للاستشارات الاقتصادية ناصر زايد لـ«الأنباء» ان الكويت مازالت تحافظ على توازن عملاتها المحلية رغم تراجع اسعار النفط وعدم استقرار الاوضاع الجيوسياسية في المنطقة التي تؤثر على الاوضاع الاقتصادية وبالتالي سوق العملات.

أصول سيادية

تتباين البيانات حول أصول الصندوق السيادي الكويتي الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار والتي تتراوح حول 170 مليار دينار بما يعادل (540 ـ 590 مليار دولار).

ولا تكشف الكويت عادة عن حجم أصولها التي تستثمرها بشكل أساسي في الخارج، ولاسيما في أوروبا والولايات المتحدة. وتدار الأموال الكويتية من خلال صندوقين هما صندوق الاحتياطي العام وصندوق الأجيال القادمة، تشرف عليهما الهيئة العامة للاستثمار، وهي بمنزلة الصندوق السيادي للكويت.

وتنتج الكويت 2,8 مليون برميل من النفط الخام يوميا، وتشكل عائداته أكثر من 90٪ من الدخل العام في البلاد.

وحسب القوانين المتبعة في الكويت فإن صندوق احتياطي الأجيال القادمة يضاف إليه ولا يسحب منه، حيث تدخل الايرادات النفطية في الاحتياطي العام بالإضافة إلى إيرادات مبالغ بيع السندات المحلية والأجنبية.

ويسحب سنويا 10٪ من الإيرادات العامة للدولة تضاف إلى احتياطي الأجيال. كما تسحب منه المبالغ اللازمة لتمويل الميزانية العامة للدولة (مصروفات الوزارات والجهات الحكومية) والتي قد تزيد على الإيرادات العامة فيحدث عجز في الموازنة. هذا بالإضافة إلى سحوبات أخرى مثل تغطية العجز الإكتواري لمؤسسة التأمينات الاجتماعية.

للعام المالي 2019/2018

إفراط في تقدير النفقات بميزانية الكويت

محمود عيسى

لم تحمل ميزانية الكويت للسنة المالية 2019/2018 أية مفاجآت، بعدما توقعت عجزا للسنة الرابعة على التوالي، وبعد 15 سنة من تحقيق الفوائض، لا تزال الممارسة التقليدية لتقليل الإيرادات والإفراط في تقدير النفقات ظاهرة مستمرة. حسبما ذكرت صحيفة غلف نيوز.

واضافت ان الكويت، بخلاف دول الخليج الأخرى، تدير سنتها المالية من أبريل إلى مارس، وتميل السلطات إلى إصدار مسودة ميزانية قبل السنة المالية لكي يقوم مجلس الامة بإجراء مداولاته حول المخصصات المختلفة، في ظل وجود هيئة تشريعية نشطة تضم أعضاء معروفين بالضغط على الحكومة للحصول على مزايا مالية للمواطنين.

ويُعرف عن الكويت تخصيصها جزءا من إيراداتها النفطية لصالح صندوق احتياطي الأجيال المقبلة، الأمر الذي يترك آثاره على التوقعات بعجز الميزانية والفوائض على حد سواء، حيث ينص القانون على تخصيص 10٪ من الإيرادات التي يتم توليدها، قبل المصروفات ومن ثم ايداعها في حساب خاص.

وينبع هذا المفهوم من الرغبة في ضمان عدم تمتع أي جيل بثروات البلاد على حساب الاجيال الاخرى، وهو قرار حكيم. وقد اثبتت هذه الممارسة فائدتها في الماضي عام 1990 عندما ساعدت في تمويل حرب التحرير في أعقاب غزو العراق للكويت.

وتقدر ميزانية 2019/2018 الإيرادات بواقع 50 مليار دولار والمصروفات بنحو 66,7 مليار دولار. ويختلف جانب الإيرادات في تقديرات الميزانية الجديدة اختلافا ماديا عن تقديرات الميزانية للسنة المالية 2017ـ2018، التي اعتمدت بإيرادات ومصروفات تبلغ 43,6 مليار دولار و65,2 مليار دولار، على التوالي.

وقالت الصحيفة ان زيادة العائدات تعود في المقام الأول لارتفاع الايرادات النفطية، حيث تم إعداد الميزانية بتقدير سعر النفط عند مستوى 50 دولارا للبرميل مرتفعا عن 45 دولارا في ميزانية 2018/2017، و35 دولارا في ميزانية 2017/2016.

واشارت الى ان اقتصاد الكويت يعتمد بشدة على قطاع النفط لضمان تحقيق الرفاهية. ويتجلى ذلك في حقيقة ان النفط والغاز يمثلان معا 88٪ من إجمالي الإيرادات المتوقعة وأعلى قليلا فيما يتعلق بعائدات التصدير.

بالإضافة إلى ذلك، قالت الصحيفة إن الكويت تتخلف عن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى فيما يتعلق بكفاءة الإنفاق الحكومي، وفقا لما ورد في دراسة حديثة للمنتدى الاقتصادي العالمي احتلت بموجبها المركز 59 من بين 136 دولة، وجاءت دولة الإمارات في المقدمة، بينما جاءت قطر في المركز الرابع والسعودية في المركز السابع وعمان في المركز العاشر والبحرين في المركز 22.

وانتهت الصحيفة الى القول ان زيادة المصروفات الحكومية على خلفية نمو الإيرادات من شأنها المساعدة على تحقيق بعض الأهداف المتعلقة برؤية «الكويت الجديدة» التي تدعو لتنويع الاقتصاد وتطوير البنية التحتية بالاضافة لرعاية صحية جيدة، وقوة عاملة خلاقة، وبيئة معيشية مستدامة، ومركز افضل على المؤشرات الدولية.

الكويت الأخيرة خليجياً من حيث كفاءة الإنفاق الحكومي

سياسة الاقتطاع لاحتياطي الأجيال المقبلة أثبتت صحتها

في خطوة طال انتظارها من الشركات المحلية والعالمية

«نفط الكويت» تفتح باب تأهيل الشركات لمشاريع ضخمة

أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة ان شركة نفط الكويت أعلنت عن رغبتها في تأهيل مسبق لمقاولي الحفر المتخصصين لمشروعات الشركة، وذلك لأعمال تطوير وتنفيذ عدد من مشاريع الشركة، وذلك للمقاولين المسجلين وفق الفئات المحددة للأعمال المدنية والإنشائية، وذلك في خطوة طال انتظارها لتأهيل شركات جديدة.

وقالت المصادر إن جولة التأهيل التي فتحتها الشركة اعتبارا من بداية الاسبوع الجاري تشمل تأهيل مقاولين للحفر العميق البحري وذلك ضمن الفئة المتخصصة (21A) التي يمكنها توفير حفارات التنقيب في البحر والتي يجب أن تكون مناسبة للتشغيل في المواقع البعيدة عن الشاطئ وبأعماق تصل الى 19 ألف قدم، وقد تكون بعض المواقع في مناطق حساسة بيئيا.

وذكرت أن المقاولين الراغبين في التأهل ضمن هذه الفئة يجب ان تكون لديهم خبرات عملية تصل الى 15 عاما ولديهم القدرة والمعدات والآلات والأدوات والموظفين ذوي الخبرة لتنفيذ الخدمات وحفر الآبار في ظروف يرتفع فيها الغازات الحمضية ويصل تركيز H2S المتوقع إلى 35000 جزء في المليون، بالإضافة الى تقديم الخدمات اللوجستية داخل البحر من قوارب ونقل خدمات الحفر البحرية وخدمات طائرات الهليكوبتر وخدمات الغوص ومرافق التخزين ورشة العمل التي تدعم خدمات الحفر البحرية وقوارب تفريغ الطين وخدمات الطوارئ لمكافحة تسرب النفط.

وتطرقت المصادر الى أن الشركة فتحت باب التأهيل المسبق للمقاولين المتخصصين ضمن فئة (102B) لتوفير خدمات المسح الجيروسكوبي والمغناطيسي لأعمال الحفر وعمليات التشغيل لآبار النفط والغاز td جميع المواقع البرية داخل الكويت، وحددت الشركة مبلغ 100 دينار لشراء أوراق التأهيل.

ودعت «نفط الكويت» الشركات الى التأهل لتوفير خدمات شاملة للحفر وقياس معدلات الضغط في الابار حتى اعماق تصل الى 16 ألف قدم مع وجود ضغط ودرجة حرارة عالية.

الى ذلك، قالت المصادر ان الشركة من المتوقع ان تطرح عقودا لعمليات الحفر البري والبحري بحلول نهاية العام الحالي وذلك تنفيذا لاستراتيجية الشركة الرامية الى زيادة انتاج النفط الخام الى مستويات 3,650 ملايين برميل بحلول 2020.

تأهيل شركات للحفر البحري العميق.. وأخرى لمراقبة ضغط الآبار